مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع حقوق الانسان		الرقم
المصدر : الصباح	موقع الواب :		العراق
	التاريخ 11-12-2012	العدد و [ص]:	

هناك حملات متعمدة لتشويه صورة العراق في مجال حقوق الانسان

عضو المفوضية العليا: فلاح الياسري

الصباح : حسن الربيعي

قال عضو المفوضية العليا لحقوق الانسان فلاح الياسري : ان العراق يتعرض الى حملات متعمدة تهدف إلى تشويه صورته في مجال حقوق الانسان وان تصنيفه دائما في ذيل قائمة الدول الأكثر انتهاكا لحقوق الانسان لم يعتمد على تقارير ومعلومات دقيقة عن واقع حقوق الانسان.

واضاف في حوارمع ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني ان المفوضية العليا لحقوق الانسان ينتظرها دور كبير ستلعبه في ابراز مفاهيم حقوق الانسان والتفاعل مع اركان الدولة والمجتمع للحد من الانتهاكات والخروقات التي تحصل جراء عدم الفهم الدقيق لحدود الحريات والحقوق التي ضمنها الدستور العراقي.

***بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان كيف تقيمون واقع حقوق الانسان في العراق ؟**

- كان واقع حقوق الانسان في العراق قبل 2003 معروفا حيث النظام الاستبدادي القائم على قمع الحريات وسلب الحقوق ولا معايير انسانية حيث القوانين تشرع باسم حقوق الانسان وهي خالية من المضمون وصورية امام الرأي العام وانتهاكات مستمرة ودون مراعاة لادنى قواعد الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والثقافية وبعد العام 2003 بدأت مسيرة التحول الديمقراطي التي رافقتها تشريعات للايفاء بالتزامات البلاد الدولية وفق المعاهدات والاتفاقيات الموقع عليها وتلك التي رفضت ابان النظام السابق اوتحفظ عليها مثل بنود في اتفاقية سيداو وحقوق الطفل والمسيرة الجديدة في هذا الاطار اعتمدت على تفاعل الجهات التشريعية ومنظمات المجتمع المدني وطبقا للدستور الذي افرد بدوره فقرات عديدة للحريات والحقوق ويمكن اعتبار ذلك انفتاحا حقيقيا في هذا المجال وتوجهات تتقدم حتى على البلدان المجاورة له .

***ما جاء به الدستور يحتاج الى تشريعات هل حصل ذلك ؟**

- ان اغلب الالتزامات الدستورية تحتاج الى تشريعات وعبر دورتين لمجلس النواب تم تشريع العديد من القوانين المتعلقة بحقوق الانسان والحريات منها قوانين عن حرية التعبير والفكر والتملك وحريات الاعلام وهناك تشريعات في طور الاعداد وكذلك تعد عملية تشكيل مفوضية حقوق الانسان خطوة مهمة على هذا الصعيد لكن لا تزال الحاجة الى المزيد من التشريعات والى فهم واسع ودقيق لمديات الحقوق والحريات سواء من قبل الاجهزة التنفيذية او المواطنين ؟.

***لماذا يتم دائما تصنيف العراق في ذيل الدول الأكثر انتهاكا لحقوق الانسان ؟**

- في الحقيقة هناك تشويه متعمد للواقع العراقي تقف وراءها جهات معادية واسباب كثيرة وقد تابعنا اخبارا وتقارير ومعلومات لا صلة لها بارض الواقع وكما يبدو ان بعض المنظمات المعنية بهذا الامر تعتمد مصادر غير محايدة وتوجد جهات تعمل من خارج البلاد ومن الداخل ضد عمليات التحول الديمقراطي وضد الانفتاح الجديد للعراق وتحاول تضخيم صور الانتهاكات التي لا يمكن ان ننفيها بالمرة كونها كما اشرت تتعلق بعدم وجود ثقافة الحقوق والحريات والجهل من قبل الجهات المنفذة للقوانين وباعتقادي ان الامر ربما يحتاج فترة اطول .

***تنبهت الامم المتحدة لموضوع حقوق الانسان بشكل مبكر ومنذ العام 1948 ورغم ذلك تباينت مديات الالتزام بالاعلان العالمي لحقوق الانسان لماذا برأيكم ؟**

- هنالك الكثير من الاسباب التي أدت الى ذلك منها تتعلق بطبيعة الانظمة واخرى لها صلة بثقافة حقوق الانسان ولايزال هناك ضعف في الثقافة الديمقراطية والكثير من الممارسات والانتهاكات تتم على خلفيات حفظ الامن وتطبيق القوانين الجائر لكن المسار في تحول مستمر جراء عمليات المراقبة والمحاسبة واصبحت عنوانا للعلاقات الدولية وتحسين صور الدول المهم كما اعتقد وجود اناس يعلمون حدود حقوقهم ولديهم القدرة على التعبير والمطالبة بها وفق احكام الاتفاقيات الدولية ومبادىء حقوق الانسان ولا ننسى اصبحت تدرس كمناهج ومفردات لمختلف الاعمار والفئات الا ان التفاوت قائم ولا يمكن انكاره رغم سعة التحولات في العالم الحديث .

خروقات التطبيق

***ما هي حدود ومسؤوليات الدولة في ترسيخ ثقافة حقوق الانسان ؟**

- الدولة لا تتحمل لوحدها هذه المهمة رغم مسؤوليتها المباشرة فيما يتعلق بتطبيقات القوانين

وان أكثر الخروقات تحصل عند التطبيق للتعليمات والاوامر لذلك ابتداءً لابد من حملات مستمرة في هذا الاطار واعتقد ان خطوة تشريع قانون المفوضية العليا لحقوق الانسان يعد خطوة صحيحة وايجابية لترسيخ مفاهيم وثقافة حقوق الانسان كما تتحمل جهات اخرى ادوارا مثل منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والاكاديميات ومراكز التثقيف والمرجعيات الدينية والصروح الاكاديمية جهودها تتظافر مع وزارة حقوق الانسان عبر جلسات حوارية وندوات ومؤتمرات مكثفة تتناول أسس وقواعد حدود الحريات والحقوق الممنوحة للافراد من خلال الدستور والاتفاقيات والمواثيق العالمية.

سلطة عشائرية

***يقال ان سلطة المجتمع الممثلة بالعشائرية اقوى من سلطة الدولة لماذا برأيكم وما مدى صحة ذلك؟**

العراق بعد 2003 يعيش ظروفا استثنائية ويمر بمرحلة تحولات وهناك تحديات كبيرة تقف بوجه الانفتاح الديمقراطي ولعل افرازات ذلك ظهرت بصور عديدة منها بروز الدور العشائري على حساب سيادة القانون وقوته والكل يعرف عندما تضعف قوة القانون تبرز قوى اخرى مستغلة الظرف والتحديات الاخرى تتمثل بالظرف الامني وحجم التأمر على البلاد وطبيعة تركيبة النظام السياسي والتحولات الجديدة وعدم ثقافة المجتمع وقلة الوعي بالاضافة الى التدخلات الخارجية التي حاولت تقويض التجربة الجديدة التي تعد الاولى على صعيد المنطقة ولا نزال نحتاج الى قوة لفرض القانون ولا يمكن ان نعزي بروز ظواهر معينة على حساب القانون الى تراجع او تمسك جديد في قوانين الشريعة التي تحرص اكثر من اي تشريع وضعي على حقوق المرأة والطفل والشاب والكبير والانسان بشكل عام مع ضرورة الربط بين المفاهيم على الاقل خاصة فيما يتعلق بالاعراف والتقاليد ذات الصلة بقيم المجتمع النبيلة.

***هنالك لوائح واتفاقيات وبروتكولات أكدت حقوق الطفل واليتيم والمرأة والمعاق والمهجر والشاب والرجل المسن هل هذه الاتفاقيات أخذت دورها في التطبيق قبل وبعد التغيير ؟**

- بحكم ان العراق يمر بمرحلة تحول ويعيش تجربة ديمقراطية ناشئة وان اوضاعه غير مستقرة فان الحاجة قائمة للافادة من الخبرات العالمية ومن تجارب دول اخرى كذلك نحتاج الى

تشريعات كثيرة تتناغم مع مضامين وروح الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعاهدات والاتفاقيات والبرتوكولات التي تحدثت عن حقوق المكونات المجتمعية كما يتطلب حملات منظمة للحصول عليها واجهزة كفوءة تتمكن من التطبيق الفعلي لها وكما يعلم الجميع ان حجم الحاجات في تصاعد وهناك شرائح تحتاج رسم سياسات عامة كما ان الاوضاع الامنية والسياسية تعد تحديات كبيرة ما يستلزم ترتيب الاولويات بشكل دقيق.

***ما اهداف مفوضية حقوق الانسان وما هي رؤيتكم لعملها في العراق ؟**

- لقد جاء في المادة 3 من قانون المفوضية انها تعمل على ضمان حماية وتعزيز احترام حقوق الانسان وحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وفي القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل العراق وترسيخ وتنمية وتطوير قيم وثقافة حقوق الانسان ونسعى بعد المباشرة بالعمل ربما العام المقبل وبعد ان يتم انجاز تأهيل بناية المفوضية الى تشكيل محكمة خاصة بحقوق الانسان تهتم او تختص بقضايا حقوق الانسان شأنها شأن المحاكم التجارية الخاصة وغيرها كذلك ستكون المفوضية برسم السياسات العامة الخاصة بحقوق الانسان ودورها رقابي وتتلقى الشكاوى من الذين يتعرضون للانتهاكات وتصويب عمل السلطات التنفيذية على ضوء ما يردها من خروقات وانتهاكات وعملنا مشترك مع سلطات الدولة وبما يصب ومصلحة البلاد وهي ليست رقيبا على تلك السلطات ونعمل على تظافر الجهود لتحسين صورة العراق . المفوضية ستقوم بفتح مكاتب لها في المحافظات واقليم كردستان باعتبارها هيئة اتحادية وسوف تراقب مدى الاهتمام بمناهج ومفردات التعليم على مختلف مراحله المتعلقة بحقوق الانسان وترسيخ هذه الثقافة ولديها من الصلاحيات بموجب قانونها القيام بزيارات السجون والمعتقلات العامة دون اخذ اذن مسبق من اية جهة ما سيحد من انتهاكات هذه الاماكن ان وجدت.

وختاما يمكن القول ان العراق سيكون او سيتقدم الدول في حماية حقوق الانسان ولديه من الأسس ما يكفي لكي يكون في طليعة الدول المحيطة به على الاقل وبالمناسبة ادعو المواطنين للتحلي بالجراة والتبليغ عن اي خرق يحصل وعلى المنظمات المدنية ان تاخذ دورها الحقيقي في اشاعة ثقافة حقوق الانسان وهي بلا شك تمتلك القدرات للاسهام الفعلي بهذا الامر لمرونة عملها وسهولة وصولها لمصادر المعلومات كذلك اكررمطالبة الدولة للاسراع بتشريع القوانين وفق احكام الدستور والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ولا يمكن ان تخلو اية دولة من خروقات حقوق

الانسان وما نحتاجه زيادة قوة الضغط من المجتمع على السلطات بمجرد شعوره بوجود انتهاكات وخروقات ونطالب اسناد مؤسسات الدولة لعمل المفوضية بغية النهوض بواقع حقوق الانسان وبهذه المناسبة نبارك للجميع اليوم العالمي لاعلان حقوق الانسان الذي لم يشرع الابعد تضحيات بالتأكيد قدمتها الانسان.